

نبحث عن نافذة في جدار الواقع المرير الذي نعيش، نطل منها على آفاق المستقبل الرحبة، لا لأننا نهوى الاكتفاء بإطلالة من كوة صغيرة وإنما لأن كلكل الواقع ثقيل على كواهلنا، نجدنا تحت وطأته غير قادرين على تحطيم ذلك الجدار الذي يفصلنا عن عالم الغد الذي نروم.

الطائفية والديمقراطية والحل

إننا نحلم بمستقبل لا فوارق طائفية فيه في وطن واحد موحد.

صدق من قال: جربنا في هذا الوطن وصفة التسويات الطائفية منذ العام ١٩٤٣ فكانت النتيجة حال التردّي والتمزّق والانحيار التي نحن فيها اليوم. فلنجرب اليوم سواها. الأنجع من التسوية هو الحل، والحل هو في إلغاء الطائفية في السياسة كما في الوظيفة. وكل ما هو دون ذلك من شأنه أن يجمّد المشكلة أو يؤجّلها، وإنما لا يحسمها ولا ينهيها.

المحافظة على النظام الطائفي الذي سار عليه لبنان حتى اليوم تعني الإبقاء على خطوط التمايز التي تفصل أبناء طائفة عن أبناء طائفة أخرى وبالتالي الإبقاء على جرح يחדش صفحة المواطنة اللبنانية في انتظار من يعمقه ليتحوّل إلى شرخ فصدع. كيف يمكن أن يظلّ الوطن واحداً إذا لم يكن هناك مواطنة موحدة، وكيف يشعر المواطن أنه أخو المواطن إذا لم

يكن معه في سوية حقوقاً وواجبات. وحتى يكون ذلك فلا سبيل غير إلغاء الطائفية في السياسة كما في الوظيفة: في الإدارة والقضاء والجيش.

إلا أن إلغاء الطائفية لا يجدي إذا اقتصر على إصلاح النظام وتعديل النصوص ولم يطل أعماق النفوس. الطائفية قبل أن تكون نظاماً كانت منطلقاً وسلوكاً وكانت ولائاً والتزاماً. ومحوها لا يستقيم إلا مع محو العصبية السياسية ذات البواعث الطائفية من النفوس. وهذا يقتضي توجهاً عاماً تبعاً في خدمته كل الإمكانيات والوسائل والطاقات التي تتصرف بها الدولة في ميادين الإعلام والتربية وخدمة العلم، كما يقتضي أن يطبع هذا التوجه ممارسات الدولة في تعاملها مع الناس.

أما وأن تحقيق ذلك كله غير ميسور عملياً في ظل الأجواء المشحونة التي نعيش اليوم.... أما وأنا غير قادرين اليوم واقعياً على تحطيم جدار الطائفية الذي يجب عنا رؤيا الغد الأفضل، فلنحفر ولو كوة في ذلك الجدار نطل منها على آفاق ذلك المستقبل، لا ليتسنى لنا أن نحلم به فحسب وإنما أملاً بأن تكون تلك هي البداية التي منها نمضي في توسيع الخرق في ذلك الجدار إلى أن يزول. هذا مع التسليم بأن لا جناح علينا في أن نحلم بالغد الأفضل إلى أن نبلغه. فإذا كان الوضع الراهن لا يسمح بتحقيق طموحات الأجيال الطالعة في وطن عصري منعتق من أغلال التمايز الموروث والتمييز الهدام فلا أقل من أن يكون لتلك الأجيال هدف تعلق عليه الأمل مها نأى مناله ويوظف في السعي إلى بلوغه كل جهد وعمل مها لاح في الطريق من حواجز وعقبات ومهاو.

وإلى أن يتحقق الحلم بإلغاء الطائفية لا بد من حل انتقالي، ولو على صورة تسوية طائفية مؤقتة، يعبر من خلالها لبنان من حال الأزمة الحانقة التي

تخيم عليه وتهدد مصيره إلى حال الانفراج وآفاق الحل.

أما الحل الجذري، والذي لا يمكن في النتيجة إلا أن يستهدف فيما يستهدف، إن عاجلاً أو آجلاً، إلغاء الطائفية، فرهن بإحياء النظام الديمقراطي في لبنان وإصلاحه. فما دامت الحياة الديمقراطية في لبنان معطلة بفعل هيمنة السلاح وسطوة العنف، فلا الحل الجذري متاح ولا ينبغي أساساً أن يكون مطلوباً، وإلى أن تينع ثمرة الحل فلا مفر من الاقتناع بمعالجات انتقالية وتسويات مؤقتة. يضاف إلى ذلك أن النظام الديمقراطي الصالح، أي المبني على قواعد مطورة تضمن فعاليته وسلامته، هو خير آلية لصنع أي حل وخير معبر إليه، وهو في الجوهر الوجه الثابت الذي لا غنى عنه في أي حل يعتمد.

بخلاف ذلك، فالقول بأن المطلوب حل نهائي في شكل صيغة للتعايش ثابتة لا تدع مجالاً لعودة الاقتتال والتذابح بين أبناء الشعب الواحد كما كان الشأن تكراراً في الماضي، هو قول يجافي سنة الحياة والتاريخ. فآية صيغة لا بد أن تكون قابلة للتطوير دوماً تجاوباً مع تغير المعطيات والتطلعات والطموحات والحاجات على مرّ الزمن. وصيغة لا تتحلّى بهذه المزية تحمل نواة انهيارها في ذاتها. ولا يكفل دوام هذه المزية في الصيغة المنشودة إلا نظام ديمقراطي سليم وفاعل.

جاء في يوماً أحد السياسيين الأميركيين يستطلع حقائق الوضع اللبناني الداخلي في ما هو عليه من التشابك والتشعب والتعقيد مما أضحي ولا عجب يحير عقول المراقبين في الخارج. فسأل ببساطة عن ماهية القضية اللبنانية في بعدها الداخلي، فبادرته مجيباً بسؤال من طرفي هو: هل تستطيع يا صاحبي أن تتصوّر، في ظل نظام ديمقراطي كالنظام الذي يباهي لبنان بأنه يأخذ

به، أن الأكثرية من الشعب إذا طالبت بالمساواة في حقوق معينة مع الأقلية
اعتبرت الأقلية أن في ذلك افتئاتاً على حقوقها؟ فقال جليسي إن ذلك غير
معقول. فقلت إن هذا يكاد يكون هو جوهر القضية اللبنانية في جانبها
الداخلي.

يجب أن لا ينظر إلى مطلب الإصلاح في أي حال من الأحوال على أنه
مطلب طائفي أو فئوي، وإنما هو مطلب وطني المقصود منه تدعيم قواعد
الاستقرار والنمو والتطور وتعزيز مقومات المواطنة اللبنانية الموحدة
والصحيحة. وإذا كنا نلحّ على أن الإصلاح يجب أن يتمحور في شكل
أساسي حول تنشيط العملية الديمقراطية وتنزيها وضمان سلامتها وفعاليتها،
فلأننا نعتبر أن الديمقراطية هي لحة الإصلاح المستمر وسداه، وهي صمام
الأمان الذي يجب أن يكفل المعالجة المناسبة في الوقت المناسب لأية مشكلة
وطنية قد تنشأ وبالتالي منع نشوب أزمات حادة وقبل أن تتحوّل إلى محنة.
ولقد أبرزت الأزمة اللبنانية الحاجة الملحة إلى إصلاح النظام كما لم يستطع
إبرازها منطق أو حجة.

لا نغالي إذا قلنا: لو كانت الديمقراطية في لبنان صالحة ومعافاة لما كانت
الأزمة أساساً. تلك المشاكل التي تراكمت وتفاقت، تلك الخلافات
والتناقضات التي نشأت وتطورت وتعمّقت، تلك النزاعات والصراعات التي
برزت فباعدت وشرذمت، أما كان أحرى أن تقتل في مهدها وتحسم في
بداياتها على مستوى المعالجات الرشيدة وفي إطار المؤسسات الدستورية
العاملة وبالوسائل الديمقراطية الهادئة. وكون ذلك لم يتم هو الدليل الساطع
على عدم فعالية النظام المطبّق وعدم استجابته للمستجدّات والتطورات
وهو الدليل بالتالي على الحاجة الملحة إلى إصلاح النظام لا كمطلب فئوي

طائفي كما يصور أحياناً وإنما كمطلب وطني حيوي يرتبط به مستقبل هذا الوطن.

هذا فضلاً عن أن إيماننا بالديمقراطية يجب أن يكون من تشيئنا بكل القيم التي يقوم عليها، أو نريد أن يقوم عليها، ووطننا. فالحرية والعدالة والاستقلال والسيادة والعروبة، وكلها من أقداننا هذا الوطن أو يجب أن تكون، تبقى شعارات ضحلة، معرضة للزوال والاندثار مع هبوب أول ريح معاكسة، ما لم تكن متجذرة في ممارسة ديمقراطية صالحة تعمق الالتزام بتلك القيم وتحوط بقاءها.

أما حديث الضمانات لأقلّيات تخشى على مصيرها ففيه، على رواجه في دعم مطالب فريق قوي من الطائفة المارونية، الكثير من خداع النفس. فكل طائفة هي في موقع الأقلّية في المجتمع اللبناني ولو بدرجات متفاوتة، وليس بينها من لا يخاف على مصيره. فالخوف على المصير لم يعد وفقاً على فئة أو على طائفة دون الأخرى. فإذا ما أطلقنا السبيل لمنطق المطالبة بضمانات لأقلّية ما، فسينشب ما يشبه دوامة الضمانات، إن صح التعبير، بحيث تطالب كل فئة بضمانات لنفسها على حساب الفئات الأخرى، وستكون النتيجة التي لا مناص منها مزيداً من التمزق والتنازع وعدم الاستقرار إلى ما شاء الله. هكذا يتحول الوطن في ظل الطائفية إلى كعكة تسعى كل فئة إلى الحصول على حصّة فيها. ثم إن الدستور والعرف والممارسة العامة منذ الاستقلال كانت كلها تنطوي على ضمانات لفئة معينة. فإذا كان نفع تلك الضمانات؟ فهي يقيناً لم تحفظ مصالح تلك الفئة بالذات ولا مصالح لبنان ككل، بدليل ما حصل منذ عام ١٩٧٥ وما يتخبّط فيه لبنان بكل فئاته من حال مأساوية اليوم.

أما القول بأن المقصود من الحديث عن وضع أقلّي لفئة معيّنة (وبخاصة الطائفة المارونية) ليس وضعها النسبي ضمن المجتمع اللبناني وإنما ضمن المجموعة العربية والإسلامية المحيطة بلبنان، فينطوي في اعتقادي على نوع من الهرطقة التي تستمد منطقتها من نظرة إلى الفئات الأخرى على أنها، دون الفئة المعنية، جزء من المجتمع الأوسع في المنطقة لا جزء من المجتمع اللبناني. أما الحقيقة فهي أن رابطة العروبة التي تربط المجتمع اللبناني بالمجتمع الأوسع في المنطقة لا تستثني أية أقلّية أو فئة في لبنان. كما أن سائر الأقلّيات أو الفئات لا ترضى قطعاً بأن تكون روابط لبنان القومية مع المجتمع المجاور حجّة لإخراجها هي من دائرة الانتماء إلى المجتمع اللبناني. ومن غير اعتبار سائر الفئات في تكوين المجتمع اللبناني لا يعود إنتماء الأقلّية المعنية إنتماء للبنان بالمعنى الصحيح وإنما انتماء لمنطقة من لبنان أو لطائفة.

الأزمة والقضية

إننا نجنح إلى التفريق بين القضية والأزمة.

كانت القضية قبل أن تكون الأزمة، وعند انفجار الأحداث عام ١٩٧٥ كانت الأزمة إلى حدّ بعيد بمثابة التعبير الأمني عن تفاقم القضية وتداخلها مع قضية الشرق الأوسط. ومع الزمن اكتسبت الأزمة أبعاداً ذاتية لا صلة مباشرة لها في أساس القضية. فعندما يطالب البعض، مثلاً، باعتماد نظام لامركزي، فدرالي أو كونفدرالي، في إعادة تكوين بنية الدولة فإن أحداً لا يزعم أن الدعوة إلى اللامركزية على المستوى السياسي كانت هي القضية عندما اندلعت الأزمة. وعندما يصوّر البعض أن المسألة هي في

إخراج قوات الردع العربية من لبنان فإنّ أحداً لا يجهل أن تلك القوات لم تكن موجودة عند انفجار الأحداث فكيف يصبح اليوم مطلب إخراجها سبيل حل للقضية اللبنانية؟ ثم إن الذين يدعون إلى إخراجها اليوم هم أنفسهم الذين طالبوا بدخولها أساساً ورحّبوا بها. وعندما ينادى بضرورة إجراء مصالحة وطنية عن طريق جمع أقطاب مختلف أطراف النزاع حول مائدة واحدة، والأفضل أن تكون مائدة مجلس الوزراء في إطار حكومة فعّاليات أو حكومة اتحاد وطني، فإنّ أحداً لا ينسى أن هؤلاء كانوا يلتقون فيما بينهم تحت قبة المجلس النيابي أو خارجه، ولم يكن هناك ما يمنع تلاقحهم يومياً فكيف يصبح اليوم جمعهم في حكومة واحدة أو في صيغة أخرى محور السعي إلى تحقيق الوفاق ومن ثمّ الحل للقضية اللبنانية. وقد اجتمع بعض أقطابهم في « حكومة الإنقاذ » طيلة سنة ونصف خلال عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، ثمّ اجتمعوا كلهم تقريباً في هيئة الحوار الوطني، ولم يفض اجتماعهم في كلا الحالتين إلى حل للقضية. والظاهرة الأمنية بكلّيتها، في ما أفرزت من عوارض تقسيمية ومظاهر مسلّحة غدت تشكل في حد ذاتها مشكلة مستفحلة وسبباً بارزاً من أسباب استمرار الأزمة بصرف النظر عن جذورها الأساسية وعن ارتباطها بالقضية، هذه الظاهرة الأمنية بمختلف وجوهها وإفرازاتها لم تكن هي أساس القضية حتى تكون معالجتها اليوم هي مفتاح الحل للقضية. مع ذلك فإنّ معالجة المشكلة الأمنية تعتبر ضرورة حيوية للغاية في حدّ ذاتها إن من أجل التخفيف من هول المأساة الإنسانية والاجتماعية التي يعيشها اللبناني أو من أجل خلق الأجواء الملائمة للحوار الوطني فالوفاق.

الأزمة أصبحت خانقة والمطلوب مخرج سريع منها يعبّد الطريق أمام الحل الجذري للقضية فيما بعد. والمخرج لا بد أن يقوم على معالجة شاملة

للوضع الأمني إلى جانب بعض المعالجات السياسية الأساسية بحيث تعود عجلة النظام الديمقراطي إلى الدوران بشكل سليم وفعال. المطلوب، بعبارة أكثر تحديداً، إكمال الخطوات اللازمة على صعيد بناء الجيش اللبناني على قواعد تعيد إليه فعاليته ومصداقيته، ثم خطة أمنية شاملة ومشاركة، تشمل كل المناطق اللبنانية وتتضمن برمجة تنفيذ الاتفاقات المعقودة مع المقاومة الفلسطينية، ويشترك في وضعها قوات الشرعية جميعاً من جيش لبناني وقوات ردع عربية وقوى أمن داخلي. هذا بالإضافة إلى بعض التسويات الطائفية التي يتطلبها الطرف لتأمين العبور بسلام إلى الحل الجذري فيما بعد من خلال الحوار الديمقراطي البناء. وتعديل قانون الانتخاب قد يكون من الإجراءات التمهيدية المطلوبة أيضاً لهذا الغرض.

وإذا كانت عملية بناء الجيش اللبناني على الوجه المنشود ستستغرق من الزمن ما لا تحتمله ظروف الأزمة الخانقة التي تجثم على لبنان اليوم، فلا مندوحة عن اتخاذ خطوات انتقالية عاجلة تمكن من الإقدام على معالجات أمنية سريعة وواسعة حتى قبل إكمال بناء المؤسسة العسكرية.

وقد سبق لي أن طرحت في هذا الإطار إمكانية فصل بضعة آلاف من عناصر الجيش اللبناني وإلحاقها بقوى الأمن الداخلي ثم متابعة بناء الجيش في أجواء هادئة وبمناخ من الأضواء وعن الانفعالات والمزايدات والتشنجات. وكنت قد طرحت عام ١٩٧٦ (إثر مؤتمر قمة القاهرة الذي حضرته مع الرئيس سر كيس قبل أن أتولى المسؤولية رئيساً للوزراء) إمكانية فصل وحدات من الجيش اللبناني وإلحاقها بقوات الردع العربية أسوة بسائر الدول العربية المساهمة في تلك القوات، ونحن كلبنانيين أولى بالمشاركة في تلك القوات من سوانا. وكان من الممكن لو أخذ بذلك الاقتراح في حينه أن يكون سبيلاً لإعادة بناء الجيش اللبناني أو قطاعات مهمة منه،

فتنمّي الدولة الوجود العسكري اللبناني في قوّات الردع العربية تدريجاً، على حساب الوجود العربي فيها، إلى أن تحل الوحدات العسكرية اللبنانية مع الزمن كلياً محل الوحدات العربية وعند ذلك تعود الوحدات اللبنانية إلى أمرّة قيادة الجيش ويتولّى الجيش بصورة مباشرة المهات التي كانت تضطلع بها قوّات الردع العربية. هذا مع الملاحظة أن قيادة قوات الردع العربية كانت دائماً معقودة اللواء لضابط لبناني كما أن قرار إنشائها وضعها تحديداً بإمرة الرئيس اللبناني..

وقد طرحت هذا الاقتراح مجدداً في صيف العام ١٩٧٨ عندما انفجر الوضع الأمني في وجه القوّات العربية في منطقة بيروت الشرقية وطفّت على سطح المساعي التي نشطت آنذاك مسألة انسحاب القوّات العربية من منطقة الأشرفية وتباينت الآراء والمواقف حول أية قوة يمكن أن تحل محلّها. فاقترحت تكليف قوة عسكرية لبنانية بالمهمة في إطار قوّات الردع تأميناً لنجاح الخطوة ومنعاً لأية إشكالات، وكان بعضها يثار في مناقشة البدائل المطروحة، ودفعاً لأية تحفظات لم يكن الوضع يحتمل التوقف عندها.

الدولة هي القضية

إن الحديث عن القضية اللبنانية يجبر إلى الحديث عن شقيها الخارجي والداخلي، والشقان بلا شك متداخلان.

القضية في شقّها الخارجي تعكس ترابطاً مع قضية الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين. ولكن، طالما أن لبنان لا يملك حلاً لقضية المنطقة، في ما لها من أبعاد إقليمية وعربية ودولية، وطالما لا يستطيع لبنان فصل قضيته بصورة مطلقة عن قضية المنطقة، وقد باءت شتى محاولاته في

هذا الصدد بالفشل، وطالما ليس في الأفق ما يطمئن إلى احتمال وصول الدول الكبرى إلى حل مشترك لقضية المنطقة، فلا مندوحة عن السعي إلى إيجاد صيغة تعايش بين لبنان وأزمة المنطقة إلى أن تلقى القضية الفلسطينية الحل العادل المنشود لها.

وصيغة التعايش هذه، والتي لا يستقيم مخرج من الأزمة اللبنانية من دونها، لا بد أن تشمل إنقاذ الجنوب من محنته ومن المخاطر التي تحدق به ومن خلاله بلبنان ككل، وتصعيد الضغط العربي والدولي من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، والعمل على برمجة تطبيق الاتفاقات مع المقاومة الفلسطينية مع الأخذ في الاعتبار بالطبع مقتضيات قرارات مجلس الأمن الدولي وقرارات القمم العربية فيما يتعلق بالجنوب اللبناني.

أما في شقّها الداخلي فالقضية، كيفما نظرت إليها، تتركز على بناء الدولة ومؤسساتها. لو وجدت الدولة بالصفات المطلوبة، والمطلوب دولة قادرة وعادلة، لما كانت قضية لبنانية. إذ طالما ترادفت القضية اللبنانية في أذهان الكثيرين مع انقسام الشعب على عقدتين: عقدة خوف عند البعض وعقدة غبن عند البعض الآخر. ولو وجدت الدولة القادرة لما كانت عقدة خوف عند فريق، ولو وجدت الدولة العادلة لما كانت عقدة غبن عند الفريق الآخر. من هنا فإن تطوير الأجهزة الأمنية وبناء الإدارة الفاعلة والتزام مبدأ العدالة الاجتماعية واعتناق الإنماء توجّهاً، كلّها، إلى جانب الإصلاحات السياسية المطلوبة، من عناصر أي معالجة تعتمد للقضية اللبنانية في الجذور. أما الجهة التي ينبغي أن تقود عملية الإنقاذ هذه فهي بديهة الدولة.

فلا غلوّ في القول إذن إن الدولة هي القضية: هي الغاية وهي الوسيلة.

الدولة وحدها هي التي تستطيع بقيادتها أو بمبادرة منها أن توصل البلاد إلى شاطئ الأمان، ولا يمكن أن ينوب عنها أحد في هذا الدور، وهي التي ترسو عندها مسيرة الحل، بمعنى أن الحل لا بد أن يستهدف إقامة الدولة الفاعلة، الدولة القادرة والعادلة.

ووحدة الوطن من وحدة الدولة ووحدة المواطنة معاً. من هنا، فإن التمسك بوحدة لبنان الوطن يتلازم حكماً مع التمسك بوحدة الدولة ومؤسساتها وبوحدة التوجّه في تنشئة المواطن الصالح. وفيما ندعو إلى الأخذ بمبدأ اللامركزية واللاحصرية على الصعيد الإداري إلى أبعد الحدود الممكنة التي تسمح بها موارد الدولة البشرية والمالية، فإننا نرى في الدعوة إلى اعتماد مبدأ اللامركزية السياسية في بنية الدولة، بما في ذلك صيغة الفدرالية والكونفدرالية، تحركاً في اتجاه تفكيك الدولة وتقسيم الوطن. والحرص، في تطبيق اللامركزية، على عدم تحطّي الحيز الإداري إلى الحيز السياسي يفترض المحافظة على وحدة الموازنة والتشريع والأجهزة الأمنية والدفاعية والتخطيط الإنمائي والإعلام والمناهج التربوية وخلافها من ميادين النشاط التي قد تنعكس على تماسك الدولة ومؤسساتها أو على وحدة المجتمع.

وختاماً أقول إن طريق الخلاص شاقّة ولكنها سالكة، واللبناني مطالب اليوم باجتيازها بكل ما أوتي من وعي وذكاء وعزم وتصميم. لقد أظهر اللبناني طاقة عجيبة على التحمّل والصمود في وجه أعق الظروف عبر ما يزيد على الست سنوات من المحنة المستمرة. وهو قادر اليوم على توظيف تلك الطاقة في قهر الواقع المأساوي الذي يطوّقه وفي إنقاذ وطنه من حال التمرّق التي يتخبط فيها وفي صون بلده من المخاطر التي تهدّد مصيره. وعليه أن يفعل، فلا خيار أمامه.